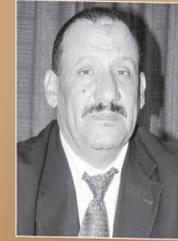


المؤتمر والمصلحة القومية العليا



د.علي مطهر القرشي

الشعبي العام وحلفاؤه، ثم توالت ردود الفعل الراضة الأمر الذي جعل القوى المعتلة لذلك الجزء في عزلة تامة داخليا وخارجيا رغم ما اضفوه من الهالة الإعلامية التي تجردت من الموضوعية ولم تستطع أن تبرز حقيقة واحدة تساند الاجراء غير التوافقي والذي لا يحقق الصالح العام.

لقد شعر كتكتل المشترك وشركائه بأنه سيسقط لامحالة من التقييم الاقليمي والعالمي بعد ان سقط في التقييم المحلي وارفع رصيده المؤتمر الشعبي العام وحلفائه محليا واقليميا وعمائرا رغم الحملة الاعلامية التي حاولت ان تؤثر سلبا على ذلك الرصيد المتميز، ولذلك عادت كل القوى بسرعة الى الموفيقين لممارسة الحوار ظنا منها بان المؤتمر سيرفض الحوار بعد ذلك الاجراء غير التوافقي الذي يريد الحوثيون فرضه وهم أحد شركاء المشترك، إلا ان تجربة المؤتمر وخبرته وقدرته على الحوار دفعته الى منصة الحوار، ولكم ان تدركوا مغزى مفارقة المندوب الاممي الى الخليج أثناء اجراءات ما عرف بالاعلان الدستوري ثم عودته فوق السريعة الى الموفيقين، وقد أعلن استئناف الحوار ونفى صلته بالاعلان الدستوري، وبدأ المتحاورون وخصوصا كتكتل المشترك يقدم الميائل والاشكال التي أعلن عنها في 2011م وهو ما كانوا يطمحون اليه من الاعلان الدستوري غير انهم رفضوه لان الحوثيين أعطوا السيطرة المطلقة لما عرف باللجان الثورية بمعنى السيطرة الاحادية ومقابل ذلك كان على المؤتمر الشعبي العام ان يدرك حجم المكيدة المدبرة، ولذلك تقدم برؤية تنازل فيها عن الغلبة في السلطة التشريعية واقتراح غرفة تشريعية ثنائية تتكون من مجلس الشورى ويعين فيها من الأطراف الاخرى حتى يصبح المؤتمر فيها اقلية، ورغم ذلك مارست القوى الانقلابية التي ظهرت في 2011م رفضا قاطعا لمقررات ورؤى المؤتمر الشعبي، ولان المؤتمر يمتلك تجربة ثرية في العمل الوطني السياسي فقد أدرك ان تلك القوى تريد ان تدفع المؤتمر الى تبني مواقف متصلبة تتجذب بها أمام العالم وتزايدها أمام البسطاء، من الناس.. الامر الذي دفع المؤتمر لإعلان موقف واحد وموحد مع احزاب التحالف الوطني قرر فيه القبول بأية صيغة تحقق الإجماع الوطني الكامل وأنه لن يكون حجر عثرة أمام الإجماع الوطني رغم تحفظه على أهمية

ان على المفكرين والفلاسفة واساتذة النظم السياسية المعاصرة والنظم الدستورية ان يقفوا أمام الظاهرة السياسية اليمنية الراهنة وما رسمه اليمنيون من خلال الوفاق السياسي الجديد وصياغة الاجراءات الدستورية التي تحقق القبول السياسي لدى أطراف العملية السياسية لنصل الى نتيجة علمية موضوعية مفادها ان النظم الدستورية والسياسية في كل زمان ومكان ليست مرهونة بأشكال ونماذج محددة نفذت في مكان معين ثم يوتي بها لتطبيقها في مكان آخر على الإطلاق، بل ان النظم الدستورية والسياسية مرهونة بالخصوصية الجغرافية والسكانية لأية دولة، ولا يمكن فرض صيغ جاهزة على الإطلاق، والاكثر من ذلك ان الفكر السياسي في مختلف مراحل نشوء الدول لم يحدد تصرفا جامدا لأي شكل من أشكال الدول أو النظم السياسية والدستورية على الإطلاق، الأمر الذي يجعل العلوم السياسية قابلة للتطور والتحديث وابتكار الجديد الذي يحقق الصالح العام.

ان متابعتنا لما مرسته المكونات السياسية اليمنية من الاقوال والافعال خلال المرحلة الراهنة وخصوصا عقب ما عرف بالاعلان الدستوري من قبل الحوثيين ومواجهة ذلك بالرفض من المؤتمر الشعبي العام وحلفائه والقوى السياسية الاخرى.. الأمر الذي دفع الجميع الى البحث عن مخرج دستوري توافقي يحقق القبول ويحظى بدرجة عالية من الوفاق الوطني، وقد أدرك المواطن اليمني البسيط الذي استطلعت رايه في الشارع والمقيل ووسائل النقل، ما حدثه كتكتل اللقاء المشترك بما في ذلك الحوثيين من الممارسات المتناقضة الذي قال عنها المواطن اليمني انها لا تخلو من سوء النية إذا اعتبرنا ان أحزاب المشترك وشركائه يتبادلون الأدوار في ممارسة العمل السياسي وعلان المواقف المتناقضة، حيث يعتقد البعض ان الاعلان الدستوري الذي حمل التناقض ايضا قد يكون برغبة من كتكتل المشترك وشركائه وموافقة المندوب الاممي وقد صرح بذلك الحوثيون، وكان الهدف الذي ترمي اليه القوى الدافعة بهذا الاتجاه بما في ذلك الانفصاليين هو معرفة الموقف الدولي وجس النبض فيما يخص ما يعرف بفك الارتباط الذي يطرحه الحراكيون الانفصاليين، وما ان تم اعلان ذلك حتى وضعت القوى الدافعة باتجاهه تحت المجهر محليا واقليميا ودوليا، لان ذلك الاجراء قد قوبل بالرفض المطلق من كافة القوى الوطنية التي تمثل السواد الأعظم للإرادة الشعبية وهو المؤتمر

زاوية حارة



فيصل الصوفي

رجال دين يكفرون رجال دين!!

هناك رجال دين مسلمون، يستدلون بأيات قرآنية على حقانق واكتشافات علمية، يقولون ان معاني تلك الآيات، هو عين ما توصل اليه العلم الحديث، ويأتي رجال دين مسلمون أيضا، يرفضون التسليم بتلك الحقائق، ويقولون انها تتعارض مع القرآن، ويكفرون من يسلم بها، أي يكفرون الطائفة الأولى من رجال الدين.. فمثلا لما أكدت علوم الفلك ان الأرض كروية الشكل، وأنها تدور، رجح رجال دين يفتشون في القرآن، ليقولوا ان هذا الذي أكدته علم الفلك حديثا، قد قال به القرآن قبل وأربع مائة سنة، مستدلين بأيات مثل: «والارض بعد ذلك دحاهها»، إذ زعموا ان الدحي في لغة العرب يطلق على البيض أو الشكل البيضي، وبذلك يكون القرآن قد سبق العلم الحديث في القول بكروية الأرض.. وكذلك الآية: «يكور الليل على النهار ويكور النهار على الليل» حيث وقفا عند لفظ «يكور»، وقالوا إنه يعني لف الشيء على الشيء، ولو كانت غير كروية فإن الليل سيخيم على جميع أجزائها، دفعة واحدة، ولكن تعاقب الليل والنهار يدل على كرويتها.. بينما رجال دين آخرون يقولون ان الأرض ليست كروية، بل مسطوطة، وأنها لا تدور، ومن قال انها كروية وانها تدور يكفر، لأنه يكذب القرآن الذي يقول: «أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت، وإلى السماء كيف رفعت، وإلى الجبال كيف نصبت، وإلى الأرض كيف سطحت»، ويقول: «والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها والنهار إذا جلاها، والليل إذا يشأها، والسماء وما بناها، والأرض وما طحاها»، وكذلك قوله تعالى: «الذي جعل الأرض فرائشا والسماء بناء»،.. والإنفاظ واضحة، سطحت الأرض، أي مهدت الأرض سكنى الناس، وطحا الله الأرض بسطها، كذلك، نشر وفرش..

كذلك فيما يتعلق بثبات الشمس، ودورانها حول نفسها، فعندما قال العلم الحديث ان الشمس تدور حول نفسها، استدلوها من القرآن بالآية «والشمس تجري لمستقر لها»، وقالوا ان الجري هنا يعني الدوران، أي دوران الشمس حول محورها، بينما رجال دين آخرون يقولون ان الشمس تدور حول الكون، وليست ثابتة ولا هي مركز الكون، والدليل على عدم ثباتها، وأنها تدور حول الأرض والكواكب والنجوم، هو الآية نفسها: «والشمس تجري لمستقر لها»، وأن من قال انها ثابتة وتدور حول نفسها أو حول محورها، يعتبر كافرا لأنه خالف قول الله تعالى: «والشمس تجري لمستقر لها»..

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية، ورجال دين سعوديين مرموقين في هيئة كبار العلماء، أمثال عبدالعزيز بن باز، ومحمد بن صالح العثيمين، يؤكدون ان القرآن فيه آيات تدل على ان الأرض ثابتة لا تدور، وليست كروية، وأن الشمس تدور حول الأرض مستديرة بالآيات السابقة، ولذلك على معلمي مادة الجغرافيا ان يبينوا للطلاب ان نظريات الجغرافيين حول دوران الأرض، وثبات الشمس، نظريات تتعارض مع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.. وقال بن باز: إنه لا يكفر من قال بكروية الأرض، ولكنه يكفر من قال ان الشمس ثابتة وتدور حول محورها فقط، ذلك لان القائل بذلك يعارض قول الله تعالى: «والشمس تجري لمستقر لها».. هل لاحظتم هذا المأزق الذي وقع فيه من يدعون أن في القرآن علوم فلك وفيزياء وغيرها من العلوم التجريبية؟

العام عن المكونات السياسية في اليمن دليل على مخطئه في انهيار اليمن ومن ثم تمزيقه.. الصرخة الاممية يجب ان توحد صفوفنا لمواجهة حالة الانهيار الذي نحن نسير اليه.. علينا الانتباه أول لمخطط التقسيم والتشطير الذي لن يقبله الشعب في جنوب الوطن وشماله.. علينا الانتباه للمخاطر الاقتصادية التي بدأت تصعد حياتنا وتجعلنا بالفعل نخاف على بقائنا آمنين في هذه البلاد.. المخاطر الأمنية التي باتت خارج السيطرة والساح للفتن العنيفة بالتوغل بين صفوفنا.. علينا الانتباه بان السفينة التي نحن عليها نتخر بأبدينا وسكاكيننا الحادة.. وأن الجميع دون استثناء، يصيرهم الهاوية..

من الصرخة الاممية ومن تقرير منظمة اليونسيف الذي أطلقت به صافرة الإنذار من أن «أكثر من ستين بالمائة من سكان اليمن يعيشون وضعا صعبا، تجدر الإشارة إلى أننا في الهاوية متجهين.. الأمر الذي يجعلنا نتذكر أغنية الفنان العراقي الراحل الذي لا تسعفني الذاكرة باسمه حين قال:

« مضيع حبيب.. سنة وتسناه
يا مضيع ذهب.. في سوق الذهب تلقاه
بس يا مضيع وطن من وين الوطن تلقاه»
وخاصة قولنا: علينا التنبيه باننا في خطر حقيقي لا مخرج منه إلا بوحدتنا وتلاحمنا وتكاتفنا والعيش معاً كصف واحد تحت سماء هذا الوطن الذي علينا إعادة أمنه واستقراره وسعادته..



الجميع في قارب واحد

إقبال علي عبدالله

العام 2011م تتباكي على الوطن وسعادته.. إذ الأمر لا جديد لدينا لو وجدنا سماءنا وأرضنا في الأيام القادمة وقد بسط عليهم الاجنبي ونحن نعيش في أوهام التقسيم والتشطير ومماربة الشعب كله بهدف الجشع في محاولات الاستيلاء على السلطة..

إن صرخة مجلس الأمن الأخيرة والتي تخفي وراءها أهدافا ونوايا خطيرة تدفعنا للإشارة بل والتأكيد باننا نحن أبناء هذا الوطن وطن الثاني والعشرين من مايو العظيم نقف جنبا إلى جنب في قارب واحد إما ان نقتاد به إلى غير الأمان وإما إلى التهلكة لا سمح الله.. الصرخة الاممية بان اليمن ينهار أمام أعيننا تأتي بعد أن قام ممثل الأمم المتحدة لدى اليمن جمال بن عمر بوضع مخططة التأمري الصادف إلى انهيار اليمن كما فعل بالعديد من الدول ومنها العراق وافغانستان على سبيل المثال.. ولعل نقله معلومات كاذبة ومغلوبة للسيد الامين

امتدت الازمة الخطيرة التي تشهدها بلدنا وتزايد يوما بعد آخر منذ 2011م عام الانقلاب على الشرعية الدستورية.. امتدت لتصل في إدراك مخاطرها وتداعياتها المخيفة إلى العالم كله.. مجلس الأمن الدولي في اجتماعه الدوري الخميس قبل العديتين لمناقشة الأوضاع في اليمن وتحديات العملية السياسية استشر هذا الخطر الذي تعيشه اليمن صرح الامين العام للأمم المتحدة بأعلى صوته أمام أعضاء مجلس الأمن بان «اليمن ينهار أمام أعيننا».. وتأتي هذه الصرخة الاممية في قراءة لما لفت اليه الأوضاع خاصة بعد اغراق العديد من سفارات الدول الكبرى والسعودية أبوابها في العاصمة صنعاء ومغادرة سفرائها البلاد لتجمل صنعاء تعيش وراه حشة دبلوماسية.. غير ان الأمر الذي تخفي وراءه هذه الوحشة خطير جداً وينذر بتدخل خارجي سبق وأن أشار اليه مجلس الأمن بالبند السابع وما أدرك ما البند السابع؟!.. اننا نعيش وكأنا في غفلة مما يحدث حولنا وماذا يخطط المجتمع الدولي لنا.. وليس جديداً التدخل الخارجي فقد سمحنا به بعد أزمة عام 2011م من خلال الطائرات دون طيار وتواجد جنود المارينز الأمريكية في محيط السفارة الأمريكية خلافاً للتدخل في الكثير من الشؤون الداخلية وبموافقة القيادة السياسية وصمت الكثير من الأحزاب السياسية التي كانت قبل أزمة

ما وراء نزوح هادي من صنعاء!!



علي عمر الصيعري

إلى السابعة من مساء السبت، موعد ارسال مقال عمودي هذا، لم يصدر أي بيان أو تصريح من جماعة «الحوثي» المسيطرة على مقاليد الأمور في صنعاء، يوضح حقيقة نزوح الرئيس المستقيل / عبد ربه منصور هادي، من صنعاء، ووصوله إلى عدن مع أفراد عائلته. ولم تصدر من الأحزاب أية تعليقات حول هذا الموضوع باستثناء حزب الإصلاح الذي اقتصر على تبنيته بالوصول سلبيا إلى عدن على لسان محمد قحطان. ما عدا ذلك نشرت وكالة «رويترز» للأنباء وصحيفة «نيويورك تايمز» خبرين نسبت الأولى منهن واقعة نزوحه إلى تسهيل جمال بن عمر لهذا النزوح لينفي هذا الأخير في تصريح عاجل هذه التهمة.

من جانبها نشرت «صحيفة عدن الغد» في موقعها خبراً قالت إنه حصرياً عن تفاصيل هذا النزوح أشارت فيه إلى ان خطة الخروج وضعت قبيل اسابيع، و(ان العملية تمت بالتنسيق بين وحدة حماية الرئيس هادي وجهاز استخبارات خليجي بارز وبمعاونة مشايخ بارزين في شمال اليمن لهم علاقات وثيقة بدولتين خليجيتين) ولا تزال تفاصيل ذلك مجهولة لرفض «هادي» الإدلاء بتصريح حولها. أما مواقع التواصل الاجتماعي فأبرز ما احتوت عليه تحريده لـ «ضاحي خلفان» يسخر فيها من جماعة «الحوثي» ويقول: (الحوثيون يحوون صنعاء، بحثاً عن عبد ربه هادي منصور ثم يكتشفون أنه وصل عدن) ويخاطبهم بالقول: (أنتم بيت ما قدرتم على حراسته.. فكيف ستحرسون وطناً؟) ويغمر في قناة حزب الإصلاح لتواطئه معهم. وكانت أتوق مما أشرت إليهم أنفاً تحليل سياسياً لخلفيات ودوافع ومآل نزوح هادي، غير ان ذلك لم يصلني الى موعد كتابتي لهذا المقال.

لقد بنيت توقعاتي لتلك التحليلات المرجوة على وقائع سابقة بدأت خيوطها منذ ما يزيد عن الاسبوع الخمسة الأخيرة. أذكر منها: واقعة إفراغ فئحة السلاح في «جبل حديد» بعدن، وواقعة تهريب مليار ونصف دولار للبنك المركزي بعدن بإشراف نجل الرئيس المستقيل بعد نجاح واقعة تهريب المليار الأول بحجة تعزيز بنك عدن المركزي، وواقعة استقطاب قيادات سياسية بارزة موالية لهادي اذكر منها عبد العزيز بن حبتور، والميسري وغيرهما، وواقعة إعادة تسليح ما يسمى ب (اللجان الشعبية) ومركزها محافظة «البي» ودخولها مطلع هذا العام إلى عدن وبسط سيطرتها عليها إلى اليوم، ناهيك عن تصرفات «إيرانية» نقلها السفير إلى السيد / عبد الملك الحوثي تنصحه فيها بغض النظر عن أي محاولة قادمة تأتي من «عدن» لفك الارتباط على أساس ان الجنوب مترامي الأجزاء، وان عليه ان ينفرد بحكم الشمال. هذه الوقائع في نظري ينبغي أن تطفو على السطح لتكون محور تحليلات حدث الساعة، والاجتهاد في معرفة نوايا الرئيس المستقيل وتطلعاته المسبقة للتواجد في «عدن»، وما وراء ذلك من أهداف غير معلنة تحس في الأساس وحدة اليمن أمنه واستقراره.

إذا تفقنا تلك الوقائع وحللنا دوافعها سينبئ لنا ما المقصود من إقدام «هادي» على فرض مشروع «الأقاليم» في (مؤتمر الحوار الوطني) وما لحقه من تكوين «لجنة صياغة الدستور» الذي حوى العديد من الترتيبات التي وصلت إلى مصاف المكابدة السياسية وخاصة ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية القادمة.. أقول إذا وضعنا كل ما أشرنا اليه آنفاً قيد تحليلنا نستطيع ان نصل الى حقيقة ما وراء النزوح المفاجئ بغض النظر عن التحرش من قيود الإقامة الجبرية المروج لها!!

البحث عن الدولة والسلم



ثابت الحاشدي

إذا نحن بحثنا عن التغيير الشامل والجزري، وعبر المسيرات الحضارية التي نريد ان تنتقل بالإنسان إلى طور جديد أكثر تقدماً، فسنجد في الاجتهاد ثورة على التقليد.. وفي الجهاد ثورة على الاستسلام. وفي التجديد ثورة على الجمود. وفي الابداع ثورة على المحاكاة. وفي التقدم ثورة على الرجعية والاستبداد. وفي العقلانية ثورة على ظاهرية وحرافية النصوصيين. لا تأتي الثورات لأجل النهب والتدمير والقتل والتقطعات والاختطافات وانتشار الجرائم وارهاب الشيوخ والأطفال والنساء، ومضايقة الآخرين واحتلال الممتلكات - خاصة او عامة- أو توزيع المناصب لكل من هب ودب بحجة انه ثائر، او التدخل باختصاصات القضاة أو المسنولين الأمنيين أو فرض الجبايات أو إقصاء الآخرين..

لأتاتي الثورات إلا من أجل: مناصرة المظلوم واسترداد حقه المسلوب. - تعمير وتطوير البلد ليواكب المتغيرات التي حصلت في معظم

ونظام الغرفتين مبادرة مؤتمرية



جميل الجعدي

الاحتراق المهم الذي يتباهي بنعمر يتوصل متحاورى موفنيك اليه، يتلخص في توسيع مجلس الشورى ليتحول الى غرفة ثانية جوار مجلس النواب في العملية التشريعية، هذا الانجاز وهذه الرؤية جاءت في مبادرات رئيس الجمهورية السابق الزعيم علي عبدالله صالح الهادفة لتطوير النظام السياسي والانتخابي، وتقدم بها المؤتمر الشعبي العام لاحزاب المشترك قبل 4 سنوات كمبادرة لتطوير بنية السلطة التشريعية وجعلها مكونه من مجلسين هما: مجلس النواب ومجلس الشورى، والذي اقترح المؤتمر حينها انتخاب اعضاء الشورى بالتساوي بين المحافظات بدلا من الاعتماد فقط على غرفة واحدة.

واعتبر المؤتمر في مبادرته المعلنه بتاريخ 16 يناير 2011م اعتبار ذلك تطوير لا يستجيب فقط لضرورات التطور الدستوري الداخلي، بل ويستجيب كذلك لاتجاه عالمي شهدته الكثير من بلدان العالم التي أصبحت تأخذ بما يعرف بنظام الغرفتين.

كما جاءت هذه الرؤية في نص مشروع التعديلات الدستورية التي ناقشها مجلس النواب في 2 يناير 2011م، حيث تقدمت نواب حينها بطلب تعديل عدد من مواد الدستور بهدف تطوير السلطة التشريعية باعتماد نظام المجلسين وإنشاء غرفة ثانية في السلطة التشريعية وتخصيص مقاعد نيابية للمرأة في مجلس النواب، كما

يستهدف اعتماد نظام للحكم المحلي واسع الصلاحيات إلى جانب تعديل عدد محدود من المواد (الاخرى تمثل اسلحا دستوريا وتعزيرياً للتجربة الديمقراطية في اليمن، منها:إحداث تطوير مهم للبناء المؤسسي الدستوري للسلطة التشريعية وذلك بالاتصال إلى تطبيق نظام السلطة التشريعية المكونة من غرفتين هما مجلس النواب ومجلس الشورى وذلك عن طريق تطوير مجلس الشورى ليكون بمثابة غرفة ثانية للبرلمان).

ولامانة فقد طرحت هذه الفكرة عند إجراء التعديل الدستوري الأخير في عام 2001م وذلك ضمن مشروع التعديلات الدستورية بداية 2011م عدداً من المهام الدستورية التي أنيطت بمجلس الشورى تؤهله ليصبح غرفة ثانية للبرلمان مثل الاشتراك مع مجلس النواب في إقرار عدد من المعاهدات والاتفاقيات والخطة العامة للتنمية والمشاركة في تزكية المرشحين لانتخاب رئيس الجمهورية، وقد طرح على المجلس في حينه أن ذلك التعديل يمثل خطوة متقدمة نحو الانتقال إلى نظام المجلسين بصورة كاملة.

كما انها جاءت في برنامج الإصلاح الشامل والحكم الرشيد لحكومة المؤتمر الشعبي العام والمتفق عليه مع الدول المانحة ضمن منظومة اصلاحات متكاملة ..

دول العالم . - تحسين واقع التعليم وتطوير المناهج، وبناء المدارس والجامعات. - منع كافة المظاهر المسلحة بالمدن والطرق واحترام أفراد الجيش والأمن وليس الاعتداء عليهم. - تطوير أجهزة القضاء ومنع التدخل باختصاصها من النافذين سواء مسنولين بالدولة أو مشايخ وجعلها قطاعاً مستقلاً بذاته ومنع وتدريس الحزبية والمناطية والطائفية والمذهبية على أعضائها من قضاة وأعضاء نيابات وكوادر.